### الاتحاد طالب بالسماح بدخول المقيمين المطعّمين لرفع معدلات التشغيل

# «السياحة والسفر»: تقييد رحلات العودة بـ 35 راكباً ضاعف أسعار التذاكر 4 مرات

باهي أحمد

أكد اتحاد مكاتب السياحة والسفر أن أثر الإجراءات الحكومية المتخذة بشأن مواجهة انتشار فيروس كورونا مازال ممتدا بصورة سلبية على قطاعات السياحة والسفر والطيران في الكويت.

وقال الاتحاد في بيان صحافي: «ضاع موسم سفر تلو الآخر، وباتت حركة المسافرين مقيدة تحت دعوى تطبيق الاشتراطات الصحية الاحترازية، وأصبح العملاء والمسافرون للكويت فرصة اقتصادية عظيمة لأسواق أخرى، ولم يعد من خلفها أي مردود على الاقتصاد الوطني، بسبب سوء إدارة الأزمة محليا».

وأضاف الاتحاد: «انتظرنا التطعيم حتى يتم التشغيل، إلا أن الأمر جاء مختلفا على أرض الواقع، فالقيود على الحركة والسفر مازالت مشددة، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التطعيم ووصولها إلى مستوى 67٪ من السكان، واستمرار وزارة الصحة في إعطاء اللقاحات، إلا أن القيود المفروضة على حركة المطار لم تخفف».

وتابع: «رغم وصول معدلات التحصين إلى مراحل متقدمة، إلا أن الحركة في المطار مازالت في المربع الأول متدنية جدا ولا تواكب أي ارتفاع في معدلات التطعيم، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء كل القطاعات الاقتصادية في البلاد».

وأوضح الاتحاد أن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، بل وصل إلى التطبيق السلبي للسعة التشغيلية المتاحة في المطار، إذ إن العدد الفعلي للركاب بمتوسط 2000 راكب يوميا، ولا يمكن زيادته، وذلك لعدة أسباب منها لأن القيود المفروضة على السعة المقعدية لكل رحلة قادمة إلى الكويت عند 35 راكبا ضاعفت أسعار التذاكر 4 مرات عن معدلها الطبيعي، ما شكل تكلفة إضافية مبالغا فيها على من يرغب في السفر، كما أن عدم السماح للمقيمين بدخول البلاد واقتصار الحركة على المواطنين فقط هو أمر يعد إجراء غير منطقي لا يرتبط باشتراطات صحية وقلص الحركة في المطار بصورة مؤثرة، إذ يجب السماح بدخول المقيمين من كل الجنسيات ممن تلقوا اللقاح أسوة بالدول المجاورة.

وتساءل الاتحاد: رفعتم معدل تحصين المواطنين والمقيمين إلى نحو 67٪، ودول العالم تخفف من القيود على السفر وتتيح حرية التنقل، إلا لدينا في الكويت، التي باتت مغلقة على من فيها من المقيمين الذين لا يستطيعون السفر لأنهم لا يمكنهم العودة حتى ولو كانوا متلقين للقاح، ناهيك عن أن طول الإجراءات والعوائق جعل الكثير من المواطنين متخوفين من السفر.

واستطرد الاتحاد قائلا «إذا انتهت أزمة كورونا فلن تنتهي مشكلات منصة (كويت مسافر)»، التي باتت معيقا رئيسيا في السفر للمواطنين عبر المنصة أثر سلبا على خطط سفر المواطنين، مطالبا في الوقت ذاته الإدارة العامة للطيران المدني بإتاحة إمكانية سداد قيمة الفحوصات على «الكاونتر» نقدا أو من خلال البطاقات المصرفية كإحدى الآليات التي تقلص المعيقات التي أظهرتها «كويت-مسافر».

وعلى الصعيد نفسه، قال عضو مجلس الإدارة في الاتحاد ورئيس اللجنة الإعلامية حسين السليطين في تصريح خاص لـ «الأنباء»، ان قيمة تكلفة فحص pcr البالغة 20 دينارا واستفسار العديد من المسافرين عليها باتت تشكل عائقا كبيرا أمام المسافرين الراغبين في السفر خاصة من الفئات العمرية الكبيرة والتي تواجه مشكلة في استخدام التطبيقات ومنها تطبيق «كويت ـ مسافر».

وأضاف السليطين أن هناك بعض العوائق التي تواجه القطاع منها الكوتا التي مازالت موضوعة كاستقبال 35 راكبا فقط على الرحلة الواحدة القادمة إلى مطار الكويت الدولي.

وأشار الى أن حركة السفر تشهد ارتفاعا بشكل ملحوظ خلال الفترة الحالية لبعض الوجهات الصيفية مثل تركيا وجورجيا والبوسنة، مشددا على أن الاجراءات الحالية المتبعة يجب أن يتم تعديلها كي تشجع المواطنين للإقبال على السفر.

### تقدم العلاج بالمجان في الكويت لدعم ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم

# «أجيليتي» تتعاون مع «رعاية المعاقين» لبناء وتجهيز أول صالة ألعاب رياضية حسية

طارق سلطان

د.إلهام الحمدان

قامت أجيليتي، الشركة الرائدة في تقديم الخدمات اللوجستية العالمية، بالتعاون مع الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين وهي أول جمعية خيرية بالكويت تقدم خدماتها للأطفال ذوي الإعاقة من جميع الجنسيات دون مقابل لبناء أول صالة ألعاب رياضية حسية متخصصة تتبع المعايير الدولية في الكويت، حيث من المقرر تسليم الصالة الرياضية بنهاية عام 2021.

سيتيح تبرع «أجيليتي» للجمعية تجهيز صالة الألعاب الرياضية والتكامل الحسي في «وحدة تأهيل الأطفال» وتزويدها بمعدات إكلينيكية وأثاث مصمم لتحسين إدراك مستخدميها الحسي للحركة، ووضعية الجسم وتوازنه، وزيادة الوعي المكاني. سيتمكن اختصاصيو العلاج في الجمعية من توجيه وإرشاد المستخدمين من خلال الأنشطة التي تهدف إلى زيادة تكامل المهارات الحركية الدقيقة والقوة والمرونة والتنسيق والوعي بالجسم. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لأجيليتي طارق سلطان: «صالات الألعاب الرياضية والتكامل الحسي هي أدوات غاية في الأهمية لإعادة التأهيل وتعديل سلوك ذوي الإعاقة من الشباب والبالغين للمساعدة على دمجهم بالمجتمع وتغيير حياتهم للأفضل، ويسعدنا أن نتعاون مع الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين في تقديم الدعم لتنفيذ خطتها لبناء وتجهيز صالة الألعاب الرياضية الحسية. إن أجيليتي ملتزمة بدعم الجمعية والتعاون معها لتحسين حياة أكثر من 500 طفل وبالغ من ذوي الإعاقة في الكويت». واضاف: تعمل التدريبات العلاجية في صالات الألعاب الرياضية الحسية على تحسين مهارات التواصل لدى المستخدمين وزيادة فترات انتباههم وتحسين صحتهم البدنية. يمكن لهذه الصالات استيعاب وتلبية احتياجات المستخدمين مع مجموعة واسعة من مستويات القدرة لمراحل مختلفة من الإعاقة.

بدورها، قالت المدير العام للجمعية الكويتية لرعاية المعوقين د.إلهام الحمدان: «إن استحداث وحدة تأهيل الأطفال يعتبر الخطوة الأولى لتطوير الخدمات التأهيلية التي تقدمها الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين التي تدعم الأطفال والشباب في إدراك إمكاناتهم والمشاركة في مجتمعاتهم. من خلال تحديث وتطوير برامجنا ومرافقنا ومع هذا المرفق الجديد، يمكننا توفير التقييمات الفردية والعلاج والتثقيف الصحي المناسب اللازم لإعادة التأهيل، وقد وفر لنا دعم أجيليتي القدرة والوسائل المناسبة للقيام بذلك. إن هذا سيساعد مئات الأشخاص، ويمنحهم إمكانية الوصول إلى الرعاية التي يحتاجونها». تأسست الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين عام 1971 لتكون أول جمعية خيرية في الكويت تقدم خدمات للأطفال ذوي الإعاقة من جميع الفئات والجنسيات دون مقابل. تم تأسيس الجمعية من قبل متطوعين مخلصين حريصين على تقديم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة وتخفيف العبء على أسرهم ومقدمي الرعاية ومساعدتهم من خلال تثقيفهم وزيادة معرفتهم وتوجيههم نحو التعليم والتأهيل المناسب لأحبائهم من ذوي الإعاقة. ومنذ ذلك الوقت والجمعية توفر الرعاية والخدمات المتكاملة التي تتضمن الخدمات التأهيلية والنفسية والاجتماعية والتعليمية في مقر الجمعية الرئيسي ومراكز الرعاية النهارية بكلا من محافظات حولي والجهراء والأحمدي.

وجدير بالذكر أن هذه الشراكة هي جزء من التزام طويل الأمد من قبل أجيليتي لتمكين الشباب الكويتي وتعزيز قدراتهم. وقد قامت أجيليتي على مدار السنوات العشر الماضية بالتعاون مع إنجاز ولوياك لدعم برامج التدريب على ريادة الأعمال. كذلك، قام متطوعو أجيليتي بتوجيه أكثر من 1,500 طالب على مهارات العمل والمبادرات التعليمية الأخرى من خلال المبادرات المستمرة للمنظمات منذ سنوات. وتواصل أجيليتي دعمها لبرامج المنظمات الشبابية بعد أن تحولت إلى برامج تدريب افتراضية عبر الإنترنت منذ 2020.

# «إياتا»: لا عودة لحركة الطيران إلى طبيعتها قبل 2023

أ.ف.ب: يتوقع قطاع الطيران أن يعاود انطلاقته بعدما شهد أزمة مالية حادة جراء وباء كوفيد-19، رغم القلق بشأن تأثيره على تغير المناخ.

وفي دلالة جديدة على الاتجاهات المرتبطة بالقطاع، أكد اتحاد النقل الجوي الدولي «إياتا» بأنه لا يتوقع عودة حركة الملاحة الجوية إلى مستويات ما قبل الوباء قبل حلول العام 2023.

لكن من المفترض أن تتضاعف حركة الملاحة الجوية على مدى 20 عاما من 4,5 مليارات راكب في 2019 إلى 8,5 مليارات في 2039. إلا أن هذه الأرقام تمثل تراجعا بمليار راكب عن توقعات «إياتا» الصادرة ما قبل أزمة كوفيد.

مع ذلك، تعتبر الأعداد نبأ جيدا بالنسبة لشركات تصنيع الطائرات، التي خفضت إنتاجها خلال الأزمة مع إلغاء شركات الطيران طلباتها لتتمكن من الصمود ماليا في ظل كوفيد.

وأعلنت شركة «إيرباص» بالفعل عن خطط لتسريع وتيرة تصنيع طائرتها الأكثر مبيعا «إيه320» ذات الممر الواحد، مع ترقب بلوغ مستوى قياسي في 2023.

وأما «بوينغ»، فتتوقع أن تحتاج شركات الطيران إلى 43 ألفا و110 طائرات جديدة بحلول العام 2039، ما يعني مضاعفة الأسطول العالمي تقريبا. وستساهم آسيا وحدها بنسبة 40٪ من هذا الطلب.

وقال نائب رئيس قسم التسويق لدى «بوينغ» دارن هالست العام الماضي إنه كما كان الحال مع هجمات 11 سبتمبر أو الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، «سيثبت القطاع مرة جديدة صموده».

من جهته، لفت مدير الأبحاث لدى «معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية» في باريس مارك إيفالدي إلى أن 1٪ فقط من السكان يسافرون جوا حاليا.

وقال إيفالدي: «بمجرد الزيادة الديموغرافية ومع ازدياد ثراء الناس، سيزداد الطلب على السفر جوا وبالتالي على الطائرات».

وإن كانت أساطيل الطائرات الأكبر حاليا في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الزيادات الأكبر منتظرة في آسيا والشرق الأوسط، بحسب دراسة أعدتها مؤخرا شركة «أوليفر وايمان» للاستشارات.

وسلمت «إيرباص» 19٪ من طائراتها التي تم إنتاجها عام 2020 إلى الصين، أي أكثر من تلك التي تم تسليمها إلى الولايات المتحدة، وهو اتجاه يستبعد أن يتغير.

وفي العديد من الاقتصادات الناشئة حيث تتوسع الطبقة الوسطى، بات السفر جوا متاحا لعدد متزايد من الناس.

وقال «مركز الطيران» (كابا) إنه «بين بلدان آسيا الناشئة، تعد ببساطة القدرة على السفر جوا دوليا من أكبر الأهداف الطموحة».

وأشار إلى أن ذلك يمثل «مؤشرا على النضوج الاجتماعي والاقتصادي ويفسح المجال لتجارب كانت غير واردة بالنسبة للآباء».

واستبعد المركز أن يشاطر هؤلاء الشعور المتزايد في أوساط بعض الغربيين حيال ضرورة تخفيف السفر جوا من أجل خفض البصمة الكربونية للفرد.

وأضاف «بالنسبة لهؤلاء المسافرين المقبلين، يعد مبدأ (الوصم بسبب السفر جوا) أمرا مستغربا تماما على المستوى الشعبي».

وتابع بالقول «بالنتيجة، يستبعد أن يلقى الوصم بسبب السفر جوا الكثير من الزخم في آسيا».

# «أكسفورد إيكونوميكس»: الآفاق الاقتصادية للكويت تتحسن مستفيدة من ارتفاع النفط

أشار تقرير أعدته «أكسفورد إيكونوميكس» بتكليف من معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW) إلى أن الآفاق الاقتصادية للكويت تتحسن ببطء، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، ستحتاج البلاد إلى تعزيز اقتصادها غير النفطي، حيث أن خفض إنتاج النفط حسب اتفاق (أوبيك)+ واستمرار تداعيات الجائحة، من شأنه أن يؤدي إلى إبطاء وتيرة التعافي.

وقال التقرير الذي جاء بعنوان «مستجدات اقتصادية: الشرق الأوسط للربع الثاني من العام 2021» بأن توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في الكويت كانت 2,5٪ للعام 2021، وسيدعمها التوسع في القطاع غير النفطي. ويأتي هذا النمو في أعقاب الانخفاض غير المسبوق لإجمالي الناتج المحلي 2020، والمقدر بنحو 8٪، وهو الانخفاض الأكثر حدة له منذ الغزو العراقي عام 1991، ما يمثل الأداء الأسوأ على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف التقرير انه مع توقع ارتفاع إنتاج النفط بشكل هامشي فقط هذا العام، سيقتصر نمو قطاع النفط في الكويت بنحو 0,9٪ فقط. ونظرا لأن قطاع النفط يمثل حوالي 50٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن التعافي الاقتصادي في الكويت سيتعثر حتى انتهاء اتفاق أوبيك+ في أبريل 2022. وبينما يتعافى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي تدريجيا، من غير المرجح أن يعود إلى مستوى ما قبل الجائحة حتى عام 2022.

وأشار التقرير إلى أن إنهاء حظر التجول المرتبط بفيروس كورونا مؤخرا من شأنه أن يسمح لمزيد من الأعمال بالعودة إلى مزاولة نشاطاتها، بما في ذلك السماح بالجلوس وتناول الطعام داخل المطاعم، مما سيعزز من إنفاق العائلات. ولكن، مع مواصلة تعليق بعض النشاطات، مثل التعليم المباشر في المدارس والذي من المتوقع ألا يستأنف حتى شهر سبتمبر، لاتزال الجائحة تفرض تحديات مستمرة على حركة الأعمال. وتوقعت «أكسفورد إيكونوميكس» أن يصل النمو غير النفطي إلى 3,1٪ في 2021 و4,7٪ في 2022.

وأوضح التقرير ان من العوامل التي أثرت على النمو أيضا انخفاض عدد الأجانب في الكويت، حيث ورد أنه انخفض بنسبة 4٪ في 2020 بعدما ضربت الجائحة نشاط التوظيف في القطاعات الرئيسية، لاسيما البناء والعقارات والتصنيع.

وتوقع تقرير «المستجدات الاقتصادية» أنه لن يكون هناك انتعاش كبير على المدى القريب، خاصة وأن الكويت تتبنى سياسات هجرة وطنية بشكل متزايد، حيث تهدف الحكومة إلى خفض نسبة المغتربين إلى 30٪ من 65٪ الحالية. وسيؤثر هذا النهج على التعافي والتنويع، مما يحد من النمو الفعلي والمحتمل، ويتناقض مع السياسات والإصلاحات التي أدخلتها الإمارات العربية المتحدة وقطر، والتي تتبنى المساهمة الأجنبية لتحفيز النمو. وبحسب التقرير، اتسع عجز الموازنة في الكويت إلى ما يقرب من 29٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو من أكبر معدلات العجز على مستوى العالم، حيث انخفضت عائدات النفط بأكثر من 32٪. ومن المفترض أن يؤدي تعافي أسعار النفط إلى مستويات أقرب إلى مستويات التعادل في الميزانية الكويتية إلى دعم الإيرادات العامة وتضييق الفجوة هذا العام، لكن الموازنة ستظل تعاني من عجز كبير بحوالي 16٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ولفت التقرير أيضا إلى أن الكويت لديها مدخرات كبيرة تقدر بنحو 435٪ من إجمالي الناتج المحلي، لكنها مخصصة قانونا للاستخدام المستقبلي، ولا يمكن الوصول إليها لتلبية الاحتياجات الحالية. وفي غضون أشهر، قد تواجه الحكومة نقصا في السيولة لدفع الأجور والرواتب، والتي تمثل وحدها حوالي 75٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي.

### بفضل تحسن توقعات الطلب.. وقرار «أوبيك+» التمسك بزيادة الإنتاج تدريجياً خلال الأشهر المقبلة

# «كامكو إنفست»: النفط لأعلى مستوياته في عامين.. وعودة الطلب لما قبل «كورونا» منتصف 2022

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست» إن أسعار النفط صعدت فوق أعلى مستوياتها المسجلة منذ عامين، متخطية مستوى 70 دولارا للبرميل، بفضل تحسن توقعات الطلب بالإضافة إلى التحكم في العرض على المدى القريب، وبدأ الشهر بشكل إيجابي بعد أن قررت الأوبيك وحلفاؤها بالإجماع التمسك بالخطة الحالية وزيادة الإنتاج تدريجيا خلال الأشهر المقبلة.

ووفقا للخطة، ستقوم المجموعة بزيادة الإمدادات بمقدار 0,7 مليون برميل يوميا في يونيو 2021 و0,84 مليون برميل يوميا في يوليو 2021، ومن المتوقع زيادة الكمية المتبقية بمقدار 5,8 ملايين برميل يوميا تدريجيا حتى أبريل 2022 وفقا لنتائج الاجتماعات الشهرية التي سيعقدها المنتجون.

كما انعكس التفاؤل تجاه النمو الاقتصادي على أسعار النفط التي ارتفعت مؤخرا، وكانت هناك أنباء متفائلة بشأن المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إذ تم استئناف المحادثات بين الشريكين التجاريين، ومن خلال الاتصال الأول مع الصين، وافقت الإدارة الأميركية الجديدة على تعزيز أواصر التنمية والتعاون مع الصين في مجالات التجارة والاستثمار.

### الطلب العالمي

وعلى صعيد الطلب، أشارت توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى زيادة استهلاك النفط في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع خلال العام الحالي بنمو متوقع قدره 1,49 مليون برميل يوميا، وصولا إلى 19,61 مليون برميل يوميا، بينما من المتوقع أن يكون الطلب في عام 2022 أقل قليلا مما كان متوقعا في السابق.

كما أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى تعافي الطلب إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول النصف الثاني من العام 2022 ومعاودة تخطي مستوى 100 مليون برميل يوميا وحثت منتجي أوبيك+ على زيادة الإنتاج لتجنب ارتفاع الأسعار بدعم من ارتفاع الطلب.

وفيما يتعلق بإمدادات النفط، خفضت الأوبيك وحلفاؤها تقديرات الإمدادات بمقدار 0,2 مليون برميل يوميا ونتيجة لذلك، تتوقع تراجع مخزون النفط في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوتيرة أعلى خلال النصف الثاني من العام 2021.

### الاتجاهات الشهرية للأسعار

شهدت أسعار النفط مكاسب متواصلة منذ بداية يونيو 2021 على خلفية تحسن الطلب الذي شهدناه في الأسواق الأميركية والأوروبية إلى جانب تحكم الأوبيك وحلفائها والولايات المتحدة أيضا في مستويات الإنتاج. وتم تداول العقود المستقبلية لمزيج خام برنت بسعر 72,32 دولارا للبرميل في 10 يونيو 2021، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة منذ مايو 2019 وذلك في ظل تزايد معدلات طرح اللقاحات على مستوى العالم، مع تركيز الأسواق المتقدمة الآن على تسريع وتيرة برامج اللقاحات في الأسواق النامية وبقية أنحاء العالم.

وبلغ متوسط سعر سلة مزيج خام برنت 68,54 دولارا للبرميل، والذي يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ أبريل 2019، بعد ارتفاعه بنسبة 6,3٪ على أساس شهري في مايو 2021. وشهد خام الأوبيك نموا مماثلا بنسبة 5,8٪ ليصل في المتوسط إلى 66,9 دولارا للبرميل بينما شهد النفط الخام الكويتي أعلى معدل نمو بنسبة 5,9٪ ليصل في المتوسط إلى 67,5 دولارا للبرميل.